

نمو القطاع الخاص يدعم برنامج توظيف الوظائف في السعودية

الرياض - وسع نمو القطاع الخاص من آفاق سوق العمل ومواجهة تحديات البطالة في السعودية، في ظل مناخ أعمال يتسم بالاستقرار وحزم الدعم التي تقدمها الحكومة للشركات في كافة القطاعات ضمن برنامج تنوع الاقتصاد. وخلص مسح حديث إلى أن القطاع الخاص غير النفطي واصل نموه في يونيو الماضي بوتيرة سريعة، وارتفع توفير الوظائف إلى أعلى مستوى في 19 شهرا مع تعافي أكبر اقتصاد عربي من الجائحة.

ويماشى هذا مع بيانات سعودية رسمية حديثة أظهرت انخفاض معدل البطالة بين المواطنين إلى 11.7 في المئة في الربع الأول من العام الجاري من 12.6 في المئة في نهاية 2020.

وتطبق السعودية إصلاحات اقتصادية منذ العام 2016 لتوفير الملايين من الوظائف وتهدف لخفض البطالة إلى سبعة في المئة بحلول عام 2030، لكن أزمة فيروس كورونا التي هوت بأسعار النفط عرقلت هذه الخطط بشكل مؤقت. ويعتبر الاعتماد على القطاع الخاص وتوفير فرص عمل من الأهداف الأساسية للإصلاحات السعودية التي ترمي إلى تنوع مصادر اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم.

واستقر مؤشر أي.تش.أس ماركيت لمديري المشتريات في السعودية في ضوء العوامل الموسمية عند 56.4 في يونيو دون تغير عن مايو، محافظا على وتيرة نموه الأسرع منذ يناير الماضي. وعززت زيادة في طلبات الشراء الجديدة، وهي الأسرع في خمسة أشهر، الثاني من العام.

مسقط تدشن مرحلة جديدة في خصخصة الشركات الحكومية

الشرية العمانية للنقل البحري التابعة لها. وترتكز الشركة العمانية للنقل البحري على نقل شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى السوق الدولية بأسطول يشمل ناقلات نفط خام عملاقة وناقلات للمنتجات والمواد الكيماوية وناقلات لشحن البضائع بالجملة. وقال مصدران، طلبا عدم الكشف عن هويتهم، إن "أسياذ طلبت من البنوك السعي للحصول على تفويض لمساعدتها في مراجعة صفقة محتملة يمكن أن تتحلل فيها أسياذ عما يصل إلى 40 في المئة من حيازتها".

وأوردت وكالة الأنباء العمانية الرسمية نقلا عن قرار إداري أن أسياذ قالت في يونيو الماضي إنها تخطط لإعادة هيكلة عملياتها من أجل التركيز على الخدمات اللوجستية وخدمات الموانئ والمناطق الحرة والشحن والأحواض الجافة والتجارة الإلكترونية. وبدأت مسقط تنفيذ برنامج الخصخصة قبل ثلاث سنوات حينما أعلنت شركة الكهرباء العمانية القابضة (نساء) أنها أكملت في ديسمبر 2019 بيع حصة تبلغ 49 في المئة في الشركة العمانية لنقل الكهرباء إلى مؤسسة شبكة الكهرباء الصينية، لتجمع مليار دولار.



سقف مرتفع لإعادة هيكلة الاقتصاد

ويماشى هذا مع بيانات سعودية رسمية حديثة أظهرت انخفاض معدل البطالة بين المواطنين إلى 11.7 في المئة في الربع الأول من العام الجاري من 12.6 في المئة في نهاية 2020.

وتطبق السعودية إصلاحات اقتصادية منذ العام 2016 لتوفير الملايين من الوظائف وتهدف لخفض البطالة إلى سبعة في المئة بحلول عام 2030، لكن أزمة فيروس كورونا التي هوت بأسعار النفط عرقلت هذه الخطط بشكل مؤقت.

وتعتبر الاعتماد على القطاع الخاص وتوفير فرص عمل من الأهداف الأساسية للإصلاحات السعودية التي ترمي إلى تنوع مصادر اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم. واستقر مؤشر أي.تش.أس ماركيت لمديري المشتريات في السعودية في ضوء العوامل الموسمية عند 56.4 في يونيو دون تغير عن مايو، محافظا على وتيرة نموه الأسرع منذ يناير الماضي. وعززت زيادة في طلبات الشراء الجديدة، وهي الأسرع في خمسة أشهر، الثاني من العام.

مسقط - دشنت سلطنة عمان الإثني

مرحلة جديدة في برنامج خصخصة الشركات الحكومية، في الوقت الذي تسعى فيه لدعم أوضاعها المالية التي تضررت من جائحة فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط العام الماضي. وقالت مصادر لوكالة رويترز، رفضت الكشف عن هويتها لكون الأمر غير معلن، إن أوكيو وهي شركة الطاقة الحكومية في عمان تدرس بيع وحدة الحفر الخاصة بها، أبراج لخدمات الطاقة.

خطط لبيع وحدة حفر في شركة أوكيو النفطية وبيع حصة استراتيجية في مجموعة أسياذ للنقل

وأوضحت أن البيع المحتمل للشركة جزء من خطة أوسع لتسهيل استثمارات تابعة لأوكيو وأن المفاوضات في مرحلة مبكرة، وأن الشركة الحكومية ربما تقرر القيام بتأجير جزئي فحسب من خلال طرح أسهم الشركة في البورصة العمانية. وقبل ذلك ذكرت ثلاثة مصادر مطلعة أن مجموعة النقل العمانية المملوكة للدولة (أسياذ) تدرس بيع حصة استراتيجية في

السكنية وأيضا في العقارات التجارية والاستثمارية بعد أن غادر البلاد الكثير من الأجانب. ولكن تقرير بيتك يرى أن مساهمة تداولات العقارات الاستثمارية زادت إلى حوالي 18 في المئة من تداولات العقارات في مايو الماضي، مقابل 14 في المئة في أبريل الماضي مدفوعة بزيادة كبيرة في قيمة التداولات على أساس شهري. ويتوقع أن تكون هناك ضغوط على الطلب تؤدي إلى هبوط الأسعار ومن ثم تقليل قيم العقارات المعروضة لأن الكثير من العقارات الاستثمارية هي بالأساس موهنة لبنوك مقابل قروض حصل عليها مالكوها. وتشير التقديرات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية إلى أن قطاع العقارات الكويتي يساهم سنويا بحوالي 7 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد الخليجي الذي يعاني اختلالات مالية بسبب تراجع عائداته النفطية.

قفزة قياسية في التضخم تحبط سياسات أردوغان الاقتصادية

صعود مؤشر أسعار الاستهلاك يعني تأجيدا في خفض أسعار الفائدة



من المتسبب في ارتفاع الأسعار: الرئيس أم الليرة؟

ولطالما جادل أردوغان بأن أسعار الفائدة المرتفعة تسبب التضخم على الرغم من أن المعدلات المرتفعة عادة ما تدعم العملة وتساعد في مكافحة التضخم. ورغم الصعوبات التي تمر بها الليرة منذ منتصف 2018، كانت تركيا واحدة من الدول القليلة التي سجلت نموا اقتصاديا خلال العام الماضي، وذلك بفضل التحفيز الحكومي والإعفاءات الضريبية والانتعاش الرخيص من البنوك المملوكة للدولة.

ودفعت الأزمات الاقتصادية المتفاقمة الحكومة التركية إلى البحث عن حلول بئسة تتمثل في توسيع التعامل بالمقاييس التجارية بالعملة الأخرى بعد انهيار السعر للعملة المحلية وسط تزايد المشاكل المالية جراء أزمة كورونا. وتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد التركي بنسبة 5.8 في المئة بنهاية العام الجاري. وقال في تقرير الشهر الماضي إن "التحديات التي تواجهها تركيا غير مستعصية على الحل".

وتشير التقديرات الرسمية إلى انخفاض حجم الاقتصاد التركي إلى حوالي 717 مليار دولار العام الماضي مقارنة مع نحو 760.8 مليار دولار في العام السابق، وهو نتاج طبيعي للهزات التي تعرضت لها البلاد لاسيما بعدما انكمش النمو في 2018 وذلك للمرة الأولى منذ عقد. وكانت حقبة التحفيز النقدي القياسي في الاقتصادات العالمية الكبرى قد عززت أداء الاقتصاد التركي في ظل تدفق رؤوس الأموال الساخنة، لكن تلك الأموال راكمت جبلا من الديون على الشركات التركية.

الفجوة بينها وبين مؤشر أسعار المنتجين، فضلا عن فقدان قيمتها بشكل كبير طيلة السنوات الأخيرة ويمثل هذا السيناريو خطرا بالغا على تركيا وشركاتها ومستهلكيها الذين يعانون بالفعل.

17.53 في المئة معدل التضخم، وهو أكثر من 3 أمثال متوسط التضخم في دول مجموعة العشرين

وقالت وزارة التجارة الجمعة الماضي إن العجز التجاري التركي اتسع بواقع 1.04 في المئة على أساس سنوي إلى 2.89 مليار دولار في يونيو الماضي وفقا لنظام التجارة العام، بينما انخفض 11.4 في المئة إلى 21.16 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري. وفي دليل على حجم الصعوبات التي تواجهها انقراض قوام أردوغان بحث المستثمرين الأجانب في مارس الماضي على الثقة في الاقتصاد التركي بعد أيام من إقالة محافظ البنك المركزي الثالث في أقل من عامين، مما تسبب في اضطراب السوق.

وجاءت تلك الدعوة بعد أيام من إقالته محافظ البنك المركزي الثالث في أقل من عامين، مما تسبب في اضطراب السوق. ورفع ثقة المستثمرين ودعم العملة التركية بعد سلسلة من زيادات الفائدة، واستبدله بشهاب قاجوجي أوغلو الأستاذ المصرفي الذي دعا إلى خفض أسعار الفائدة، بما يتماشى مع اقتصاد أردوغان. وأثارت هذه الخطوة مخاوف بشأن احتمال عودة تركيا إلى السياسة النقدية غير التقليدية وتسببت في انخفاض الليرة التركية.

ومع ذلك، يعتقد المحللون أن ارتفاع معدل التضخم يساعد في تخفيف مخاوف المستثمرين بشأن خفض سعر الفائدة على المدى القريب، لأنها تمنحها الكثير من الوقت من أجل جني المزيد من الأرباح.

لم يتفاجأ المراقبون أواخر الشهر الماضي من قرار البنك المركزي بإبقاء سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير للشهر الثالث على التوالي في مستوياته المرتفعة والبالغة 19 في المئة، وهو مؤشر قوي على استمرار ضغوط التضخم واحتمالات عودة الليرة إلى الانحدار.

وكان أردوغان قد أثار توترا في السوق عبر تشديده في الأول من يونيو الماضي على أنه مصمم على رؤية أسعار الفائدة تنخفض في الأشهر المقبلة. ويبدو أن هذا الطموح تلاشى مرة أخرى بسبب استمرار صعود التضخم، الذي كان في عام 2004 عند نحو 9 في المئة فقط، ولكن بالأرقام الجديدة لا يزال عند أعلى المستويات على مستوى العالم.

ولم يطرأ على العملة المحلية تغير يذكر منذ تراجعها في الأسبوعين الأخيرين بوتيرة متسارعة، فقد سجلت قيمتها الإثني 8.69 مقابل الدولار، مقارنة بإغلاق الجمعة الماضي عند 8.7 ليرة لكل دولار.

وتقوم السياسة النقدية التي يسعى أردوغان لفرضها دوما على التناقضات ما تسبب في أزمة قاسية لليرة، حيث شكل تثبيت سعر الفائدة مسعى من المركزي للموازنة بين دعوته لخفض تكاليف الاقتراض والحاجة إلى دعم العملة المتدنية. ويتوقع خبراء اقتصاد أن تتسارع وتيرة زيادة أسعار المستهلكين بسبب

تعرضت سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان الاقتصادية لانكاسة جديدة جراء صعود التضخم إلى مستوى "تاريخي" ضمن مسار لا يزال محفوفا بالمخاطر، لإبعاد البلد من دائرة تقلبات النمو العالمي والأزمة الصحية اللتين أثرتا كثيرا على مجمل أداء التجاري والاستثماري وتسببتا في تراجع غير مسبوق في قيمة الليرة أمام سلة العملات الأجنبية.

انقطة - يعكس ارتفاع معدل التضخم الأساسي في تركيا إلى أعلى مستوى على الإطلاق حجم التحديات التي تواجه السلطات في محاولاتها خفض الأسعار لتتمكن من خفض أسعار الفائدة المرتفعة التي تعرقل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاءات التركي الإثني أن التضخم السنوي قفز إلى أعلى مستوى في عامين عند 17.53 في المئة بنهاية يونيو الماضي، متجاوزا التوقعات البالغة 17 في المئة ومواصلا الارتفاع الطويل بعد انخفاضه لفترة وجيزة، مما قد يؤخر أي خفض لأسعار الفائدة هذا العام.

وكانت قراءة أسعار المستهلكين على أساس شهري أعلى أيضا من المتوقع، بارتفاع 1.94 في المئة، مقارنة مع توقعات في استطلاع رأي أجرته رويترز بلغت 1.5 في المئة.

وانخفض التضخم بشكل غير متوقع في مايو الماضي إلى 16.59 في المئة عندما تأخر ارتفاع الأسعار بسبب إجراءات إغلاق مرتبطة بمواجهة الأزمة الصحية. وبخلاف ذلك، كان اتجاهه صعوديا منذ سبتمبر الماضي على الرغم من بدء دورة للتسديد النقدي في ذلك الشهر.

وبحسب الأرقام الرسمية، يعادل التضخم في تركيا أكثر من 3 أمثال متوسط التضخم في دول مجموعة العشرين. ويرى محللون أن هذه النتائج المخيبة لآمال دليل على فشل سياسات رجب طيب أردوغان الاقتصادية، كما أنها قد تحبط أي محاولات أخرى في مسار تعديل أوتار النمو بالطريقة التي يراها الرئيس التركي.

المستثمرون الراجح الأكبر من صعود التضخم لأنهم سيستغلون فرصة عدم القدرة على خفض الفائدة

وتؤدي معدلات التضخم المرتفعة عادة إلى تآكل القوة الشرائية للسكان وهو ما يعني أنهم يملكون مالا قليلا مقارنة بحاجتهم إلى الإنفاق على شراء السلع أو الحصول على ضمانات لمشتريات مكلفة مثل السيارات والمساكن.

تعافي الطلب يحفز نشاط سوق العقارات الكويتي

إلى مستويات ما قبل أزمة جائحة كورونا، لكن خبراء يعتقدون أنه من المبكر الحكم على تعافي القطاع بشكل عام قبل نهاية العام الجاري ومضي الحكومة في حملة اللقاحات ضد فيروس كورونا.

وتبدي أوساط قطاع العقارات في الكويت تفاؤلا حيال انتعاش هذه الصناعة المهمة للمستثمرين فيما تبقى من العام مدفوعا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة قبل أشهر حيث أظهرت نوعا من النشاط الطفيف منذ بداية 2021.

ويرى خبراء أن تلك المؤشرات وقتية ولا تدل على حقيقة نشاط القطاع، ولذلك تحتاج إلى عملية تصحيح سريعة تقاديا للدخول في حالة ركود قد لا تنتهي قريبا. واعتبر عقاريون كويتيون الشهر الماضي أن القطاع الاستثماري كان الأكثر تضررا خلال الأشهر الماضية بسبب تداعيات الجائحة وسط زيادة نسبة الشواغر في الشقق والمنازل

كبيرة، على أساس شهري وسنوي، إلى عدد الصفقات المبرمة في ما يتعلق بالمنازل والعقارات الاستثمارية والتجارية قياسا ببداية الأزمة الصحية، فيما انخفض عددها في العقارات الصناعية.

1.2 مليار دولار قيمة تداولات سوق العقارات في مايو 2021، بارتفاع يناهز 32 في المئة مقارنة بأبريل

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الصفقات في جميع أنواع العقارات، باستثناء العقار التجاري والصناعي، زاد بنسبة 30 في المئة ليلعب حوالي 1168 صفقة. واعتبر معدو التقرير أن هذه العوامل ساهمت في تنشيط التداولات وعودتها

الكويت - أظهر نشاط سوق العقارات في الكويت مؤشرات على تعافيه في أعقاب الدخول في دائرة الركود جراء قيود الإغلاق الاقتصادي المنجرة عن الإجراءات الاحترازية الحكومية بسبب وباء كورونا.

وأشار بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن التداولات العقارية في السوق المحلية ارتفعت بنسبة 32 في المئة لتصل إلى نحو 372 مليون دينار كويتي (قرابة 1.2 مليار دولار) في مايو الماضي، مقابل نحو 930 مليون دولار قبل شهر.

ونشرت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية نقلا عن تقرير بيتك العقاري الصادر الإثني أن الارتفاع جاء نتيجة انتعاش تداولات السكن الخاص وتحسن المقارنات الاستثمارية والتجارية والصناعية ووجود طلب ملحوظ على المقارنات المطلة على الشريط الساحلي. وأرجع التقرير ارتفاع حجم الطلب على العقارات خلال مايو الماضي بنسبة